دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدمو الاقتراح

د. عبدالعزيز طارق الصقعبي

أسامة عيسى الشاهين
عضو مجلس الامة ①

د. حمد محمد المطر

خالد محمد العتيبي

أ.د. حمد محمد المطر
عضو مجلس الأمة ②

شعيب شباب المويزري

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

ويوزع على الأعضاء

٢٣ / ٥ / ٢٠٢١

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة
برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦
في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

المادة أولى

تضاف مادة جديدة برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه نصها الآتي:

"يعامل السكن الخاص الثالث فأكثر لأي مواطن معاملة السكن الاستثماري وفقاً لأحكام هذا القانون، كما يعامل السكن الثاني الأكثر استهلاكاً للماء والكهرباء معاملة السكن الاستثماري إذا ما كانت المساحة الإجمالية للسكن الأول والثاني مجتمعة تتجاوز (٢٠٠٠) متر مربع".

المادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة
برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦
في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء

صدر القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ بتحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء في الكويت وتم إرفاق جدول لهذا القانون فصل مقدار التعرفة لكل كيلو وات في الساعة ولكل ألف جالون إمبراطوري شهرياً، وشملت التعرفة الجديدة القطاع الاستثماري والقطاع الحكومية والقطاع التجاري والقطاع الصناعي الزراعي.

وقد استثنى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه السكن الخاص من التعرفة الجديدة لحماية المواطن ذو الدخل المتوسط والمحدود من التبعات المالية المترتبة على رفع قيمة التعرفة.

إلا أن هذا الاستثناء أدى مع الوقت إلى ارتفاع قيمة السكن الخاص لمستويات قياسية نتيجة لتوجه التجار والمستثمرين للاستثمار في القطاع السكني الخاص بدلاً من الاستثماري بسبب عوائد الإيجار المرتفعة في السكن الخاص وانخفاض تكلفة استهلاك الكهرباء والماء.

وعليه جاء تعديل القانون لتصحيح هذا الأمر عن طريق معاملة السكن الخاص الثالث لأي مالك معاملة السكن الاستثماري وفقاً لأحكام هذا القانون، كما يعامل السكن الثاني الأكثر استهلاكاً للماء والكهرباء معاملة السكن الاستثماري إذا ما كانت المساحة الإجمالية للسكن الأول والثاني مجتمعة تتجاوز (٢٠٠٠) متر مربع.